



Ref .

الرقم: \ \

التاريخ: ٢٠١٧/٢/٥

(عاجل)

الى/ وزارة الخارجية – مكتب الوزير
م/ لجنة التعويضات

تحية طيبة ...

الحاقا بما دار في الاجتماعات الثنائية المنعقدة في جنيف بتاريخ ١ - ٣ / ١١ / ٢٠١٦ مع مجلس ادارة لجنة التعويضات وامانته العامة بحضور ممثل العراق الدائم لدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وممثلي وزارتك الموقرة فقد طرح موضوع مستقبل لجنة التعويضات في ظل استمرار الوضع الاقتصادي العراقي الذي يستدعي محاولة العراق للسنوات القريبة القادمة تأجيل استقطاع نسبة الـ ٥% من قيمة صادراته النفطية لأغراض سداد التعويضات. فقد طرحت الأمانة العامة للجنة اعلاه ما يدور من مناقشات في الأمم المتحدة بشأن جدوى استمرار اللجنة حيث بينت ان هناك توجيهين الاول هو الاستعاضة عنها بتكليف مكاتب الأمم في نيويورك بالمهمة والغاء لجنة التعويضات والثاني باستمرارها للسنوات القادمة، على ان يتم تزويد الأمانة العامة للجنة برأي الجانب العراقي بموعد لا يتعدى ٢٨ شباط الجاري، وقد تم الاجتماع بوفد دولة الكويت بعد الانتهاء من مناقشات المجلس واقترحنا عليه امكانية الغاء اللجنة والاستعاضة عنها بترتيبات ثنائية بين البلدين سيما وان لجنة الخبراء الماليين لا زالت تقوم بنفس دور المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في تدقيق عوائد الصادرات النفطية العراقية من خلال شركات تدقيق دولية وتنشر تقاريرها مباشرة على الموقع الالكتروني للجنة، وبين انه سيعود الى الكويت ويناقش الامر مع الجهات ذات العلاقة ببلده ويشعر وزارتك الموقرة من خلال القنوات الرسمية برأيهم بشأن الموضوع، وإزاء ما تقدم ولعدم اشعار لجنة الخبراء بأي من الإجراءات المتخذة بهذا الشأن، نرى ضرورة التحرك مع الجانب الكويتي للاتفاق على صيغة مشتركة قبل الموعد أعلاه بإلغاء لجنة



التعويضات، على ان يتضمن ذلك ضمان حقوق العراق في حصوله على كامل أرشيف لجنة التعويضات.

للتفضل بالاطلاع وإعلامنا بالإجراءات المتخذة ليتسنى لنا المتابعة مع الجهات ذات العلاقة في ضوء التوقيعات اعلاه.

مع التقدير

د. عبد الباسط تركي سعيد

رئيس اللجنة

٢٠١٧/٢/١٥

نسخة منه الى/

- مجلس الوزراء - مكتب رئيس الوزراء/ للتفضل بإطلاع السيد رئيس الوزراء على ما تقدم ... مع التقدير
- الامانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب الأمين العام/ للتفضل بالإطلاع ، والحاقا بكتابنا المرقم ٨١ في ٢٠١٦/١١/١٣ بشأن الموضوع مع التقدير